في كلام اللفظي لا النفسي إذ لا يتحقق بمعنى واحد يكون أمرا ونهيا وخبرا وذهب بعضهم وهو الإمام الرازي
إلى أنه أي الكلام في الأزل خبر ومرجع الكل أي سائر الأقسام إليه أي إلى الخبر لأن حاصل الأمر إخبار عن استحقاق
الثواب على الفعل والعقاب على الترك أي على تركه موجبا للعقاب يعني أقيموا الصلاة أي إن أقمت الصلاة فأنت
مثاب وإن لم تقم الصلاة فأنت معاقب والنهي على العكس أي حقيقة النهي الإخبار عن كون الامتناع
عن الفعل موجبا للثواب والإقدام عليه موجبا للعقاب وحاصل الاستخبار أي الاستفهام الخبر عن طلب الإعلام
وحاصل النداء الخبر عن طلب الإجابة ورد ما ذهب إليه البعض قيل لا يخفى أن هذا الرد توجه على مختاره إليها
وهو أن الكلام في الأزل واحد ودفع رفعه بأنا نعلم اختلاف هذه المعاني أي الأمر والنهي والخبر بالضرورة
لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب دون الأمر والنهي والاستخبار والنداء لكونها إنشاءات واستلزام البعض
البعض لا يوجب الاتحاد في المفهوم لأن مفهوم الأمر طلب الفعل على سبيل الاستعلاء والخبر باستحقاق
الثواب على الفعل والعقاب على الترك لازم لهذا المفهوم فإن قيل رد على قوله الله تعالى متكلم بها أمرا ونهيا وخبرا
الأمر والنهي بلا مأمور ومنهي سفه وعبث يعني أن السفه الخفة ومنه زمام سفيه أي خفيف والعبث هو
السعي لا لغرض صحيح والإخبار في الأزل بطريق المضي كذب محض يعني سمعنا الله تعالى يقول إنا أرسلنا
نوحا إلى قومه كيف يستقيم الإخبار في الأزل عن إرسال نوح عليه السلام بلفظ الماضي ونوح وقومه لم يوجد
بعد وكذا إخبار الله تعالى عن عصيان آدم عليه السلام بقوله وعصى آدم ربه فغوى وعن إبراهيم رب اجعل
هذا البلد آمنا ونظائر هذا أكثر من قبل وجود هذه الأفعال بكونه إخبارا عن الماضي وهذه الأفعال
غير ماضية بالنسبة إلى الأزل فيلزم الكذب والكذب على الله تعالى محال قلنا إن لم يجعل كلامه في الأزل أمرا
ونهيا وخبرا بل صفة حقيقية في الأزل فيكثر إلى الأمر والنهي والخبر باختلاف التعلقات في المستقبل
كما هو مذهب البعض وهو الحق فلا إشكال لأن هذا الإشكال مبني على كونه تعالى أمرا ونهيا وخبرا في الأزل يعني مذهب هـ
إخبار الله تعالى لا يتغير إلى الماضي والمستقبل بل هو قائم بذات الله تعالى في الأزل وهو إخبار نوح عليه السلام عن
إرسال نوح عليه السلام مطلقا وإنه باق من الأزل إلى الأبد لتحقق الإرسال كما في الصفة الدالة عليه إنا

نرسل

71

نرسل نوحا وبعد الإرسال إنا أرسلنا نوحا وكذا في عصيان آدم عليه السلام وغيره وهو نظير علمه تعالى فإنه تعالى عالم بوجود
زيد قبل وجوده بأنه سيكون وعند وجوده عالم بأنه كائن وبعد وجوده عالم بأنه قد كان والتغير في الأفعال
بالنظر إلى المعلوم لا بالنظر إلى العالم وكذا التغير إلى المخبر به لا في الإخبار ونظيره من المحسنات المحسوسات
الأسطوانة المنصوبة إذا توجه إليها إنسان كان قدامه وإذا حول ظهره كانت خلفه وإذا حول عينيه كانت
عن يمينه وإذا حول يساره كانت عن يساره ولا يتغير على الأسطوانة وإنما التغير على الإنسان
وإلى هذا الجواب أشار في الشرح بقوله والإخبار بالنسبة إلى الأزل لا يتصف بشيء من الأزمنة وإذا
كان منزها عن الزمان كان خطابه عليا فيكون معنى مخاطب على بحسب زمانه وعلمه وإن جعلنا
أي وإن جعلنا كلامه تعالى أمرا ونهيا وخبرا كما كان مذهب البعض الآخر فالأمر في الأزل لإيجاب تحصيل
المأمور به كالصلاة في وقت وجود المأمور أي العبد قوله لإيجاب تحصيل المأمور به إنما يلزم السفه
أن لو كان أمر الله ونهيه وأما لو كان الأمر والنهي من الله تعالى لإيجاب وقت وجوده أي وقت
تعلق الأمر بالمكلف للامتثال وهو عين الحكمة التي هي ضد السفه وحرز وتم أي المأمور أهلا لتحصيل
أي لتحصيل المأمور به فيكفي الأمر لذلك أي الإيجاب المذكور ووجود المأمور في علم الأمر يعني أن
الأمر للمعدوم ليجب في الحال لا يجوز وأما الأمر ليجب وقت وجوده فجائز ونقول بعبارة أخرى
المعدوم يجوز أن يكون مأمورا بتقدير الوجود الآن إن المنزل على النبي عليه السلام كان أمرا ونهيا لمن كان
موجودا ولمن يوجد إلى يوم القيمة فكل من وجد وبلغ وعقل وجب الإقدام على المأمور به والا
انتهاء على المنهي عنه بذلك الأمر والنهي ولم يكن ذلك ممتنعا كذا هنا ويمكن أن يجاب عنه وهو أن
يقال إن المخبر عنه على قسمين أحدهما عقلي والآخر حسي والمخبر عنه العقلي والكلام الحسي يقتضي
المخبر الحسي والحاصل أن وجود المخبر عنه في علم المخبر كان الإخبار ولا يقتضي وجوده في الخارج كما
إذا قدر الرجل ابنه فأمر أي الرجل ابنه بأن يفعل كذا بعد الوجود والإخبار جواب على قوله
والإخبار في الأزل بطريق الماضي كذب محض بالنسبة إلى الأزل لا يتصف بشيء من الأزمنة

بالنظر

بيان
لا يتصف

غير بيان
في علم الأمر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1